الفصل الثالث

أزمة الكويت وثورة اليمن في مسار العلاقات الأردنية -السعودية ١٩٦١ -١٩٦٤

المبحث الاول: الموقفان الاردني والسعودي من ازمة الحدود العراقية – الكويتية ١٩٦١

- دوافع الازمة العراقية - الكويتية عام ١٩٦١

اولا: موقف السعودية:

ثانيا: موقف الاردن

المبحث الثاني: اثر ثورة اليمن ١٩٦٢ في العلاقات الاردنية -السعودية

اولا: اعلان الثورة اليمنية والموقفان الاردني-السعودي منها

ثانيا: معاهدة الدفاع المشترك الاردني-السعودي

ثالثا: اثر لجوء الطيارين السعوديين والاردنيين الى مصر في العلاقات الاردنية-السعودية

المبحث الأول

الموقفان الأردني والسعودي من أزمة الحدود العراقية – الكويتية ١٩٦١

- دوافع الأزمة العراقية - الكويتية عام ١٩٦١

تعود علاقة الكويت بالعراق تاريخيا إلى كون الكويت رسميا جزءا من الدولة العثمانية، وتابعة لولاية البصرة، وكانت الدولة العثمانية تعدها جزءا من العراق العثماني إداريا، وقد اعترفت بريطانيا بذلك حتى بدايات الحرب العالمية الأولى حين أعلنت إن الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية[١]، لكن الشعب العربي في كل من العراق والكويت ظل شعبا واحدا لم تؤثر عليه الحدود التي اصطنعت له ولم تستطع تلك الحدود إن تنال من الصلات والروابط التي تشده إلى بعضه، وعليه ظهرت ردود فعل شديدة في الجزأين لفترات متعددة تدعو إلى إعادة الوحدة وخلق كيان سياسي موحد[٢].

---

(١) عوده سلطان، نظام آل صباح المباد، مركز وثائق البصرة، البصرة، ١٩٩٠، ص٧٥.

(٢) وكانت أولى بوادر ذلك الاتجاه ظهرت في العشرينات من قبل السياسيين العراقيين إلا انه بعيد بعيد عن الصيغة الرسمية ولم يستمر سوى مدة قصيرة، ولكن في مدة حكم الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) تبلور ذلك الاتجاه الوحدوي، إذ وقف الملك غازي بجانب الدعوة وتبناها رسميا وصار يبث من إذاعته الخاصة في قصر الزهور برنامجه اليومي الذي تضمن جانبا كبيرا من دعوة الكويتيين إلى وجوب إقامة الوحدة، وقد استطاعت تلك الحملات الإذاعية مع الحملات الصحفية التي أيدت ذلك الاتجاه، بالإضافة إلى ما كانت تعانيه الكويت من ضعف في مواردها الاقتصادية وما يسببه هذا من حرمان وتخلف قبل تدفق النفط، الى جانب تآزر الشعب الكويتي بتخلص الشعب العراقي من الانتداب وحصوله على الاستقلال وتقدم العراق-الذسبي- حضاريا واجتماعيا، من بلورة الوعي نحو الوحدة مع العراق، وعليه فقد هب الكويتيون لتلبية نداء الوحدة وشهدت مدينة الكويت مظاهرات جابت شوارعها لتأييد الدعوة الى الوحدة وبلغت الإحداث ذروتها في العاشر من آذار ١٩٣٩ عندما هاجم الشعب الكويتي مستودع للأسلحة وافلت زمام الأمور من يد الشيخ احمد الجابر الصباح- الذي كان يعارض فكرة الوحدة- ولم يستطع إعادة النظام إلا بعد إن تم اعتقال إعداد كبيرة من المشتركين بالمظاهرات وإزهاق أرواح إعداد أخرى. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر،(د.ط)، البصرة، ١٩٧٧، ص٢٧-٣١؛ علي حسين كريم، عراقية الكويت ومسيرة الوحدة المباركة، وزارة الدفاع، مديرية التوجيه المعنوي، بغداد،(د.ت)، ص٣٨-٣٩.

ولكن اكتشاف النفط واستغلاله في الكويت قد ساعد إلى حد كبير في تمتع الكويت بكيان إقليمي جعل غالبية السكان ترى إن وجود كيان مستقل للكويت يحقق لها منافع مادية أعظم مما لو تم اتحاده مع العراق بحيث لم تعاود فكرة الاتحاد ظهورها في الكويت، وان كانت قد ظهرت بشكل اكبر إلحاحا في العراق بعد قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨ حيث كان نوري السعيد رئيس وزراء العراق متحمسا لضم الكويت إلى الاتحاد وكان يدفعه إلى ذلك عاملان رئيسيان أولهما تقديره أهمية انضمام الكويت وشيوخها الذين لايرتبطون بصلة إلى الأسرة الهاشمية، مما يجعل فكرة الاتحاد أكثر تقبلا في المنطقة العربية لا سيما بعد إن أبدت بعض الأقطار العربية شكوكها من قيام هذا الاتحاد، والعامل الثاني إدراك نوري السعيد لأهمية ثروة الكويت النفطية في ازدهار الاتحاد[١].

والثابت إن بريطانيا لم تكن ترغب بمثل تلك المحاولة، وعليه فان العلاقات العراقية-البريطانية مرت بفترة حرجة، ولاسيما بعد ان رفع نوري السعيد مذكرة شديدة إلى بريطانيا- بوساطة سفيرها في بغداد- وضع فيها علاقات بلاده مع بريطانيا في الميزان، وهدد في اتخاذ خطوات ربما لاترضي بريطانيا في هذا الشأن، فاقترحت الحكومة البريطانية في صدد ذلك عقد اجتماع في لندن في الرابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ بين رئيس وزراء خارجية كل من بريطانيا والاتحاد الهاشمي، ولكن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ قضت على الفكرة في مهدها لابل وقضت على الاتحاد الهاشمي من جذوره[٢].

وهكذا فشل النظام الملكي في العراق في تحقيق الوحدة مع الكويت على مدى محاولتين بسبب موقف بريطانيا التقليدي في الخليج العربي وجاءت المحاولة الثالثة في العهد الجمهوري في العراق عندما أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء اثر استقلال الكويت في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ بان الكويت جزء من العراق[٣]، وطالب الزعيم عبد الكريم قاسم صراحة في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ بضم الكويت إلى العراق باعتبارها قضاءً تابعة إلى البصرة وإنها تشكل جزءا متكاملا مع العراق كقضاء وطلب من شيخ الكويت إن يتعاون في إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، وأكد إن الجمهورية العراقية لن تتنازل قيد انملة عن أية قطعة من ارض الكويت مؤكدا بأنه "عندما يصرح بذلك فان له القدرة التامة على تنفيذ مايقوله"[٤].

---

(١) علي حسين كريم، المصدر السابق، ص٤٠.
(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٤) ينظر نص البيان الصحفي في: وزارة الإرشاد العراقية، الكويت قضاء العراق السليب،(د.ط)، بغداد، د.ت، ص١٥-٢٨.

ولعل أهم ماأثاره الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي انه لاتوجد حدود بين الكويت والعراق وان الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، وإنما في سبيل إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقاما لقضاء الكويت الذي يتبع لواء البصرة وأضاف الزعيم عبد الكريم قاسم قائلا "وسوف ننذر هذا الشيخ بعدم التعسف بحق شعب الكويت الذي هو حق الشعب العراقي نفسه وان أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب في إعداد المتمردين[١].

إما ما ارتكز عليه الزعيم عبد الكريم قاسم في إثارة هذه الأزمة على عاملين الأول: صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية والثاني حق العراق باعتباره وريثا للدولة العثمانية أو العراق العثماني على وجه التحديد في السيطرة على المناطق التي كان يستحوذ عليها في الماضي[٢].

وفي السادس والعشرين من حزيران ١٩٦١ أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا رسميا أوضحت فيه إن الدول الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها قد اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت، وكان السلطان العثماني يعين قائمقاما على الكويت ويجعل منه ممثلا لوالي البصرة، واستمر شيوخ الكويت يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات العثمانية في البصرة، ويؤكدون ولاءهم للسلطات العثمانية حتى عام ١٩١٤، ومضت المذكرة إلى القول بان الاتفاق السري الذي عقد بين بريطانيا والكويت عام ١٨٩٩ لايمكن الاعتراف به لأنه كان بمثابة تحد صريح للسلطان العثماني[٣]، إما بالنسبة لمعاهدة ١٩٦١ التي أنهت اتفاقية ١٨٩٩ فهي معاهدة غير معترف بها أيضا وغير قائمة على أساس، لأنها تستهدف منح استقلال شكلي للكويت تجعل فيه الكويت منفصلة عن العراق[٤]، وردت الحكومة الكويتية على ذلك بإصدار بيان في اليوم التالي ورفضت فيه ادعاء العراق مؤكدة إن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دوليا وان الحكومة والشعب مصممان على الدفاع عن استقلال

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥-٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٣) وقع هذا الاتفاق سرا بين مبارك الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي فيه الحكومة البريطانية سيطرة كاملة على قضاء الكويت، وعندما علمت الحكومة العثمانية بذلك احتجت بشدة واعتبرته غير شرعي وطلبت من السفير البريطاني في استانبول إبلاغ ذلك إلى حكومته، علي حسين كريم، المصدر السابق، ص٢٥.

(٤) للاطلاع على نص البيان: ينظر وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج١، بغداد، ١٩٦١، ص٢٤-٢٥.

الكويت وان الحكومة مقتنعة بان الأقطار العربية والدول الصديقة ستساند الكويت في الحفاظ على الاستقلال[١].

أولا : موقف السعودية :

إما المملكة العربية السعودية فقد كانت القطر العربي الوحيد الذي رمى بثقله مع الجانب الكويتي منذ البداية وكانت من اشد الأقطار العربية تحمسا في الدفاع عن استقلال الكويت[٢]، ففي اليوم الأول الذي انطلقت فيه شرارة الأزمة إي في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ أذاعت إذاعة مكة المكرمة البيان الذي أصدرته الحكومة السعودية والذي أعلنت فيه إن إي اعتداء على الكويت يعتبر اعتداء على السعودية، وأرسلت الحكومة السعودية إلى سفيرها في بغداد لإبلاغ ذلك إلى الحكومة العراقية، وكذلك أعلنت إذاعة مكة المكرمة إن رئيس أركان حرب الجيش السعودي سيصل إلى الكويت في اليوم التالي للبحث مع شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح الخطوات التي يجب اتخاذها إزاء ادعاءات الزعيم عبد الكريم قاسم[٣].

كما وجه الملك سعود خطابا إلى ملوك ورؤساء الأقطار العربية قال فيه "اعتقد إنكم تشاركونني الأسف فيما أصدره رئيس الحكومة العراقية من تصريحات بشان ضم الكويت للعراق، وبالنظر لما يربطها بالكويت من علاقة، أصدرت بيانا جاء فيه انه يجب إن يكون مفهوما لدى الجميع إن الكويت والعربية السعودية بلد واحد وما يمس الكويت يمس السعودية وما يمس السعودية يمس الكويت"، وطلب تدخل الأقطار العربية في النزاع[٤]، وفي برقية الى شيخ الكويت اكد الملك سعود على وضع امكانات بلاده العسكرية تحت تصرف الكويت[٥].

وفي السابع والعشرين من حزيران ١٩٦١ وفي الساعة الرابعة صباحا عقد مجلس الوزراء السعودي جلسة استثنائية برئاسة الملك سعود لبحث الازمة العراقية الكويتية، وفي نهاية الجلسة اصدر مجلس الوزراء بيانا اوضح فيه ان الحكومة

---

(١) مارثا دوكاس، أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية من عام ١٩٦١-١٩٦٣، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٦.

(٢) محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٠٨؛ حسن علي الابراهيم، الكويت دراسة سياسية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص١٤٤.

(٣) طلعت يعقوب الغصين، خمس جنسيات والوطن واحد،(د.ط)، الكويت، د.ت، ص٢١٥.

(٤) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٥) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص١٠٩.

السعودية في الوقت الذي تستنكر فيه التصريحات الماسة باستقلال الكويت، ووفاء بالعهد الذي بين هذه البلاد والكويت فأن الحكومة السعودية تؤيد استقلال الكويت تأييدا كاملا وسوف تتخذ كل الخطوات اللازمة للحفاظ على استقلاله وسيادته"[١].

وفي اليوم نفسه، وبعد جلسة مجلس الوزراء السعودي، وَجَّهَ الملك سعود طلبا الى عبد الخالق حسونه أمين العام لجامعة الدول العربية مؤكدا ضرورة دعوة مجلس الجامعة لبحث الازمة ولبحث طلب انضمام الكويت الى جامعة الدول العربية في اقرب فرصة؛ وكان الملك سعود قد اقترح على شيخ الكويت إن يبادر إلى طلب الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، فأبرق الأخير إلى الأمين عام الجامعة العربية طالبا منه عقد مجلس الجامعة للنظر في طلب الكويت في الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية [٢].

كما اطلعت الحكومة السعودية في اليوم نفسه، ايضا، على التقرير الذي قدمه رئيس اركان حرب الجيش السعودي اللواء ابراهيم دعسان بعد عودته من الكويت[٣]، وقررت ارسال عدة كتائب باتجاه الحدود الكويتية[٤]، الامر الذي ادى الى زيادة حالة التوتر في المنطقة على الرغم من ان الحكومة العراقية في تلك الفترة لم تقم باتخاذ اي اجراءات عسكرية للتحرك نحو الكويت[٥].

ويبدو ان الموقف السعودي المعادي للنوايا العراقية كان يعني في الحقيقة ان للسعودية الحقوق نفسها التي تدعيها الحكومة العراقية، على الاقل، في ضم الكويت، اذ كان لابد لذلك ان يحصل، اذ ان عائلة الصباح الحاكمة في الكويت هي في الواقع نجدية المنشأ ولطالما حاول السعوديون ان يجعلوا من زعيمها تابعا لهم هذا من جهة[٦]، وليس من مصلحة السعودية ان تجد نظاما جمهوريا-تعتبره السعودية معاديا لنظامها الملكي- مجاورا لمنطقتها الشرقية من جهة ثانية[٧]، كما ان الحكومة السعودية كانت تدرك ان سيطرة العراق على الكويت يعني سيطرته على شؤون الخليج العربي وبالتالي يهدد موقعها الزعامي في الخليج العربي من جهة ثالثة[٨]،

---

(١) خالد بن سلطان بن عبد العزيز، موسوعة مقاتل من الصحراء، مقتبس من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، بدون أرقام صفحات، الموقع: www.Muqatel.com.

(٢) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٥١-٢٥٢.

(٣) فيصل عبد الجبار، السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٤، ص٧٨.

(٤) البيان(جريدة)، القاهرة، العدد٣٤١، ٣ تموز ١٩٦١؛ قدري قلعجي، اضواء على تاريخ الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٢، ص٢١٢.

(٥) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص٨٧.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٧) عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨٩.

(٨) عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨٩.

ومن جهة رابعة كان تركيز اللواء عبد الكريم قاسم على ولاية البصرة قد اثار مخاوف الحكومة السعودية لان ذلك يعني ضم مناطق اخرى في الخليج العربي بما فيها منطقة الاحساء (السعودية) باعتبارها كانت تتبع اداريا لولاية البصرة[١].

على اية حال وصلت القوات السعودية الى الكويت يوم التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦١ وبدأت باعمال الدورية على الحدود بين العراق والكويت[٢]، واصدرت الحكومة الكويتية بيانا الى الشعب الكويتي اوضحت فيه ان شيخ الكويت قد ابرق الى الملك سعود يخبره بالحشود العراقية على حدود الكويت وعن هجوم متوقع من العراق فبادر الملك سعود بارسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت ومؤازرتها، كما ذكر البيان "بأنه بالنظر للموقف الذي وضعنا فيه عبد الكريم قاسم فان شيخ الكويت طلب المساعدة العسكرية من قبل القوات البريطانية طبقا للمعاهدة الموقعة بين الجانبين"[٣]، وتلبية للنداء الكويتي باشرت الحكومة البريطانية يوم الاول من تموز ١٩٦١ بانزال قواتها العسكرية في الكويت[٤] متمثلة بثلاث سفن حربية واقامت قيادة مشتركة مع العميد مبارك العبد الله الجابر الصباح القائد الاعلى للجيش الكويتي، الذي كلف بالقيام بمهام الارتباط مع القوات السعودية في الكويت بسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية انذاك[٥].

اصدرت الحكومة العراقية بيانا مطولا استنكرت فيه نزول القوات البريطانية في الكويت، واصر البيان على ان العراق لم يكن ينوي ابدا استخدام القوة العسكرية، ووصف نزول القوات البريطانية بانه عدوان على جزء من العراق وتدخل سافر في الشؤون العربية، واختتم البيان بدعوة جميع الحكومات العربية الى التكاتف لتحرير الجزيرة العربية من النفوذ والقوات الامبريالية[٦]، وحملت صحيفة الثورة –الناطقة باسم الحكومة العراقية- بشدة على موقف الحكومة السعودية في معاداة حق العراق الواضح في الكويت، واكدت ان هذا الموقف لاينسجم باي حال من الاحوال مع اهداف حركة التحرر العربي بل على العكس يصب في خدمة الاستعمار، واشارت الصحيفة ايضا الى ان الحكومة العراقية لاتنكر على الحكومة السعودية او غيرها من الاقطار العربية حقها في ان تعارض رأيا نراه او عملا تقوم به الحكومة العراقية مهما كان حقها واضحا فيه ولكنها تذكر على السعودية ان تتفق مع عدونا وعدوهم

---

(١) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص٧٩.
(٢) الإخبار(جريدة)، العدد ٥٧٤٦ في ٣٠ حزيران ١٩٦١؛ وقد بلغ عدد القوات السعودية التي ارسلت الى الكويت (٢٠٠٠) جندي، ينظر: عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨١.
(٣) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٢٦.
(٤) عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨١.
(٥) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٣٨-٣٩.
(٦) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، جـ/١، ص٢٦-٢٧.

علينا وان تقف بقواتها على حدودنا في الوقت الذي ينزل فيه الاستعمار قواته على اراضينا وهي ارض عربية، ويهدد امننا وسلامتنا وشيء واحد نؤكده للسعودية هو اننا لن نخشى ولايمكن ان نخشى القوات السعودية ولن نهتم لان هذه القوات تقف على حدودنا ولكننا نأسف ونحزن لان هذه القوات تخلت عن مكانها الطبيعي ووجهت حرابها الى حدودنا، فمكانها الطبيعي كان ينبغي ان يكون في واحة البريمي وهي ارض سعودية اغتصبها الاستعمار واننا نترك المجال لمن ارسلوا هذه القوات لكي يفكروا ويدركوا مغبة عمل اقل ما يقال فيه انه خاطئ"[١].

وفي الاول من تموز ١٩٦١ تقدمت السعودية وللمرة الثانية بمذكرة الى امانة الجامعة العربية تطلب فيها عقد اجتماع غير عادي لمجلس الجامعة يوم الرابع من تموز ١٩٦١ لبحث مسألة انضمام الكويت الى عضوية الجامعة العربية[٢]، واذيع ايضا في الكويت ان الشيخ عبد الله السالم الصباح قد تلقى رسالة من وزير الخارجية السعودي اكد فيها ان السعودية ستؤيد تأييدا كاملا طلب الكويت في الانضمام الى هيئة الامم المتحدة وجاء في الرسالة ان الحكومة السعودية ابلغت مندوبها في الامم المتحدة ان يقف بحزم الى جانب الكويت في مناقشات المنظمة الدولية[٣].

وفي الثالث من تموز ١٩٦١ هدد الزعيم عبد الكريم قاسم بان بلاده سوف تنسحب من الجامعة العربية اذا تم قبول الكويت عضوا فيها[٤]، فأذاعت إذاعة مكة المكرمة ان الملك سعود وجه نداءا الى عبد الكريم قاسم يناشده فيها باسم الله والعروبة ان يغلب الحكمة ومصلحة العرب في هذا الوقت الذي يحتاجون فيه الى التماسك اكثر من اي وقت مضى، واذني اترك الامر لوطنيتكم وبعد نظركم لتقدير الموقف وارجو ان لاتعرضوا البلاد العربية لما يؤثر فيها"[٥].

كما ارسل الشيخ عبد الله السالم وفدا كويتيا برئاسة جابر الاحمد الصباح الى السعودية حاملا رسالة شخصية من شيخ الكويت يعبر فيها عن شكره للمساعدات العسكرية والسياسية التي قدمها الملك سعود للكويت، ورحب الملك سعود بمبعوث حاكم الكويت في خطاب كرر فيه تأييده لاستقلال الكويت ومؤكدا فيه ان السعودية حكومة وشعبا تقف على اهبة الاستعداد للدفاع عن استقلال الكويت وابدى رغبته

---

(١) الثورة (جريدة)، بغداد، العدد٦٤٠، ٤ تموز ١٩٦١.
(٢) محمد جاسم محمد، المصدر السابق،ص١١٤؛ مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٣٩.
(٣) الثورة (جريدة)، العدد ٦٤١، ٥ تموز ١٩٦١؛ وقد قامت الكويت برفع قضيتها الى مجلس الامن لمنحها العضوية في هيئة الامم المتحدة اربع مرات خلال فترة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم لكنها كانت تفشل كل مرة بسبب الموقف الروسي الرافض لمنحها العضوية، ينظر فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١٢٣.
(٤) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٣٩.
(٥) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٦٦.

الملحة في ان تقبل الكويت كعضو كامل دون تأخير في الجامعة العربية[١]، وانهى الملك سعود خطابه قائلا لامفاوضات ولامساومات في استقلال الكويت، وهو شيء اعترف به الجميع ومطلوب من الجميع حمايته والذود عنه[٢].

وفي العاشر من تموز اختتم الوفد الكويتي زيارته للسعودية، وطار الى القاهرة ولدى وصوله كشف الوفد النقاب عن انه ينوي زيارة السودان وليبيا وتونس والمغرب ولبنان والاردن، وكان الاعتقاد سائدا بأن هذا الوفد سيكشف ان ثمن التأييد الدبلوماسي هو توسيع نطاق الاستثمار الكويتي في الوطن العربي[٣].

وفي بغداد استمرت الصحف العراقية في التنديد بالموقف السعودي فكتبت صحيفة الثورة قائلة "لقد انزلقت السعودية انزلاقا دفع بها الى حد المشاركة الفعلية في عملية الاحتلال البريطاني لقضاء الكويت واسهامها في تهديد امن وسلامة الجمهورية العراقية وهذه في الواقع جريمة لايمكن ان تغتفر يقترفها حكام السعودية ضد شعبهم وضد الامة العربية ولقد ارتكب هؤلاء بهذا العمل الخياني الطائش امرا سيحاسبون عليه حسابا عسيرا"[٤].

وفي الثاني عشر من تموز ١٩٦١ استأنفت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية اجتماعها، ودارت فيها مناقشات عميقة لم تقتصر على موضوع انضمام الكويت للجامعة العربية بل شملت جميع جوانب الازمة بين الكويت والعراق، وقدم الوفد الكويتي مذكرة تضمت شرطين على ضوئهما ستطلب الكويت سحب القوات البريطانية من اراضيها وهذان الشرطان هما: ان يسحب الزعيم عبد الكريم قاسم تصريحاته التي تضمنت اعتبار الكويت جزء من العراق وان يعترف باستقلال الكويت وثانيا ان تشكل الجامعة العربية قوات عربية ترسل الى الكويت لتحل محل القوات البريطانية لصد اي هجوم عليها، تشير المذكرة الكويتية ما نصه" انه في حال تنفيذ اي من هذين الشرطين فان حاكم الكويت يتعهد بأن يأمر بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت"[٥].

وتحدث مندوب السعودية طاهر رضوان قائلا" ان امام المجلس موضوعا واحدا هو الذي استدعى اجتماعه، وهو موضوع بحث طلب الكويت، وطلب الحكومة السعودية بضم الكويت الى عضوية الجامعة ولهذا فانه يطلب ان يدخل المجلس في

---

(١) الإخبار (جريدة)، العدد٥٧٥٢ في ٧تموز ١٩٦١؛ طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٢) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٠.

(٤) الثورة (جريدة)، بغداد، العدد٦٤٢، في ٦ تموز ١٩٦١.

(٥) نهضة العرب (جريدة)، العدد٣٩، في ٢٨ تموز ١٩٦١؛ الإخبار (جريدة)، العدد٥٧٥٨، ١٣ تموز ١٩٦١.

موضوع انضمام الكويت الى الجامعة العربية مباشرة، وهنا اعترض المندوب العراقي مبينا وجهة النظر العراقية الداعية الى ضم الكويت الى العراق[١]، وبعد مناقشات طويلة رفعت الجلسة في اليوم التالي وصرح المندوب السعودي بانه قد اوضح للمجلس الحجج والاسانيد القانونية المنصوص عليها في ميثاق الجامعة العربية والتي تعطي الكويت الحق في الانضمام الى عضوية الجامعة[٢].

وفي اليوم الثاني تابعت اللجنة السياسية اجتماعها، وعقدت ثلاث جلسات عاصفة نظرت فيها ثلاثة مشاريع قدمها المغرب وتونس، ثم بعد هذه الجلسات الثلاث قرر المجلس تأجيل القرار الى يوم العشرين من تموز ١٩٦١، على الرغم من ان المندوب السعودي عارض بشدة مبدأ التأجيل لانه يؤخر بالتالي دخول الكويت عضوا في الجامعة العربية وهو ما تضعه السعودية في الاعتبار الاول[٣].

وفي العشرين من تموز ١٩٦١ باشرت اللجنة السياسية اجتماعها، وقدم المندوب السعودي مشروع قرار تضمن النقاط الاتية:

اولا: أ.تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من اراضي الكويت في اقرب وقت ممكن.

ب.تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة ضد الكويت .

ج.تأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة او الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية طبقا لميثاق الجامعة.

ثانيا: أ.الترحيب بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية.

ب.مساعدة دولة الكويت على الانضمام الى عضوية الامم المتحدة.

ثالثا: تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفاعلة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ويعهد المجلس الى الامين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل[٤].

رفض المندوب العراقي المشروع السعودي رفضا قاطعا وتحدث قائلا "ان الحكومة العراقية تتفق مع بقية الاقطار العربية على ان وجود الجيوش البريطانية في الكويت يشكل خطرا على سلامة العراق وسلامة الاقطار العربية جميعها، ولذلك فان العراق طالب منذ اول لحظة بسحب القوات البريطانية ومع ذلك فان الحكومة العراقية ترى ان السعي يجب ان يتجه ليس فقط لاخراج القوات البريطانية من الكويت وانما يجب ان يتجه العرب متحدين للقضاء على امكانية عودة القوات

---

(١) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٢) احمد فوزي، بترول ودخان، دار الشرق الجديد، (د.م)، ١٩٦١،ص٢٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٥.

(٤) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، جـ/٢، بغداد، ١٩٦١، ص٩-١٠؛ صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٨.

البريطانية في اية لحظة الى الكويت، ويقتضي هذا السعي الغاء اتفاقية التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ المعقودة بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية، ولهذا فان اول مايؤخذ على المشروع السعودي انه لايتضمن غير الهدف الاني الذي هو اضيق بكثير من الهدف الواسع وهو القضاء على امكانية عودة القوات البريطانية، لانه يلجأ الى شيخ الكويت نفسه فيريد منه ان يأمر او يطلب من البريطانيين الخروج من الكويت، فما الذي يمنع شيخ الكويت نفسه ان يطلب عودتهم هو حر في الأيطلب عودتهم من جديد"[١].

لذلك ترى الحكومة العراقية بأن نقطة البداية في المشروع السعودي لاتؤدي الى تحقيق الهدف المشترك الذي هو اخراج البريطانيين من الكويت الى الابد في الوقت الذي يرتبط فيه شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية بروابط وثيقة من المصالح المشتركة وباتفاقية التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ التي تمكن البريطانيين من العودة الى الكويت متى شاءوا، كما اعترض المندوب العراقي على فكرة ادخال الكويت عضوا في الجامعة العربية حيث اوضح "بان الكويت ليست دولة حتى ولامحمية بالعرف الدولي، وانها لم تكن مستقلة في يوم من الايام"[٢]، وقدم المندوب العراقي مشروع اقرار تضمن النقاط الاتية:

١. سحب القوات البريطانية فورا من ارض الكويت، والغاء معاهدة ١٩٦١ الموقعة بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية.
٢. ان ينظر مجلس الجامعة في دورته القادمة في الدار البيضاء في طلب انضمام الكويت الى الجامعة العربية بعد ان يتم جلاء القوات البريطانية والغاء معاهدة التاسع من حزيران ١٩٦١.

وقد طلب الامين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونه التصويت على المشروعين السعودي والعراقي، حسب اسبقية تقديم المشروعين، لذلك سمح عبد الخالق الطريسي مندوب المغرب ورئيس الجلسة بالتصويت على المشروع السعودي اولا ثم المشروع العراقي[٣]، فتمت الموافقة بالاجماع على المشروع السعودي[٤]، باستثناء المندوب العراقي الذي تحدث قائلا "انني احتج بشدة باسم العراق على موافقة المجلس لقبول الكويت عضوا في الجامعة لان ذلك خرقا لميثاق الجامعة، ان حكومة العراق تعلم إن الجامعة تسير في ركاب الاستعمار البريطاني كما تعلم ان اموال شيخ الكويت قد وزعت رشوة في داخل دول الجامعة، والحكومة العراقية

---

(١) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، جـ/٢، ص١٠-١١.
(٢) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١٠٤.
(٣) البيان (جريدة)، العدد٣٥٥، في ٢١ تموز ١٩٦١.
(٤) وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، جـ/٢، ص٢٠.

تعرف كيف ترد على ذلك"، ثم انسحب الوفد العراقي من الاجتماع[١]، معلنا انه سيقاطع كل اجتماعات المجلس التي تشترك فيها الكويت[٢].

وبقبول المشروع السعودي تشكلت قوات طوارئ عربية لحماية الكويت تحل محل القوات البريطانية، ووصل الى الكويت في العاشر من ايلول ١٩٦١ النصف الاول من الوحدة المؤلفة من (١٢٠٠) جندي التي وعدت بها المملكة العربية السعودية، ووصل النصف الاخر في اليوم التالي الى جانب الـ(٢٠٠٠) جندي التي ارسلتهم في بداية الازمة[٣]، كما وعدت الجمهورية العربية المتحدة بارسال وحدة بحجم الوحدة السعودية فيما وعد الاردن والسودان بارسال وحدات اصغر حجما، وتقرر ان تكون جميع قوات الجامعة العربية بقيادة اللواء السعودي عيسى بن عيسى على ان يكون العميد الاردني خالد الصحن نائبا له، وان يؤتى بالاعتدة الثقيلة من السعودية والجمهورية العربية المتحدة[٤].

وفي الرابع عشر من ايلول ١٩٦١ طلب شيخ الكويت من البريطانيين مغادرة الكويت فبدأت القوات البريطانية بالانسحاب بعد خمسة ايام، ولكنهم لم يذهبوا الى ابعد من البحرين، وكانت قوات الجامعة العربية في العشرين من ايلول قد وصلت بمعظمها الى الكويت[٥].

وهكذا امنت الكويت لنفسها الحماية من قبل الاقطار العربية الشقيقة –بثمن- فبعد اقل من شهر من وصول قوات الجامعة العربية الى الكويت، بدأ وفد اقتصادي مؤلف من رجال الاعمال وافراد العائلة الحاكمة بجولة في الاقطار العربية لدارسة كيفية تقديم مساعدات كويتية الى اقتصادها وجاء انشاء صندوق الانماء الكويتي في كانون الاول ١٩٦١ كنتيجة مباشرة لهذه الجولة، وقد خصص للصندوق رأس مال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي لتقديم قروض طويلة الامد وبفائدة ضئيلة، هذا من

---

(١) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص١١٥؛ واصدرت الحكومة العراقية في الحادي والعشرين من تموز ١٩٦١ بيانا اوضحت فيه ان قرار مجلس الجامعة الصادر بالاكثرية بقبول الكويت عضوا في الجامعة العربية يعد انتهاكاً صريحاً لميثاق الجامعة الذي يستلزم الاجماع لادخال اي عضو جديد في الجامعة العربية، وان قبول الكويت بهذه الطريقة الشاذة يظهر بجلاء مالبعض الاقطار العربية من مصالح ذاتية دفعتها الى عدم التقيد بمبادئ الميثاق في اتخاذ قرار دولي بالغ الخطورة. ينظر: وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، جـ/٢، ص٤٢.

(٣) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٥٩؛ وقد استمرت القوات السعودية في الكويت حتى قيام الثورة اليمنية فاضطرت الحكومة السعودية الى سحب قواتها في كانون الثاني ١٩٦٣ لتعزيز جبهتها الداخلية.

(٤) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١١٠-١١١.

(٥) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص١١٧.

جهة[١]، ومن جهة اخرى الدور البارز الذي لعبته الحكومة السعودية في الدفاع عن الموقف الكويتي على كل الاصعدة السياسية والعسكرية، واثمرت جهودها في قبول الكويت دولة مستقلة في الجامعة العربية، واستمر الموقف السعودي ثابتا في دعم الكويت حتى تمت الاطاحة بحكم الزعيم عبد الكريم قاسم في الثامن من شباط ١٩٦٣.

ثانيا: موقف الاردن

اتسم الموقف الاردني من ازمة الكويت عام ١٩٦١ بالموقف المتحفظ المؤيد لقرارات جامعة الدول العربية، وذلك مايتضح من تأييده لقرار ضم الكويت الى الجامعة واعلان موافقته على المشاركة بالقوات العربية التي سترسل الى الكويت لحل الازمة، وبالفعل ارسلت الاردن في الاول من ايلول ١٩٦١ قوة صغيرة تقدر بـ(٣٠٠) جندي وهي قوة رمزية ولكن تحمل دلالة عربية تضامنية[٢].

وكان العراق قد اعلن مقاطعته لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، اذ اكد هاشم جواد وزير الخارجية العراقي، بان العراق لن يشترك في الاجتماع الطارئ في مجلس الجامعة تمشيا مع سياسته الرامية الى رفض حضور الاجتماع التي يشترك فيها ممثلون عن حاكم الكويت[٣].

وبدوره اعلن العراق اعتراضه على قرار دول الجامعة بارسال قواتها الى الكويت، كما هدد وزير خارجية العراق هاشم جواد بان بلاده ستعيد النظر في علاقاتها مع اية دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت[٤].

الا ان التهديدات العراقية لم تمنع الملك حسين من السير وراء قرارات جامعة الدول العربية، ولعل ذلك يتضح من الكلمة التي القاها بقواته المغادرة الى الكويت في الثالث عشر من ايلول ١٩٦١ والتي قال فيها "لقد كان املنا دائما وسيبقى ان يتحرك اخوتنا العرب جميعا الى هذا البلد لمساندتنا والوقوف جنبنا في سبيل الدفاع عن امتنا... علينا واجب يتطلب من الجميع ان يقفوا بجانبنا لتأديته ولكن يهمنا الا يخرج الاردن عن وحدة الصف العربي وكلنا امل في ان تحل المشكلة العراقية الكويتية حلا عادلا في اقرب وقت ممكن"[٥].

---

(١) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٦٠.
(٢) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٤٧.
(٣) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٢٠٧/١/٢ في ١٩٦٢/٩/١، و٢٠، ص٦٨.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٤٧.
(٥) مجموعة خطب الملك حسين، جـ/١، ص٦٢١.

وقد وجه الملك حسين خطابا عبر الاذاعة الاردنية في الخامس عشر من ايلول من العام نفسه قال فيه "لقد كنت بالامس في وداع قواتنا الاردنية و هي تأخذ طريقها الى الكويت الشقيق وكنت وانا اقف بين اخواني الجند والضباط في ارض المطار احس بان تلك القوات ليست الا هديتكم الرمزية لابنائنا الاردنيين هناك وللبلد العزيز الذي استضافهم لعدة سنين، لقد جاءت مساهمة هذا البلد يا اخوتي في تكوين القوات العربية التي ترابط في القطر الشقيق من اجل اجلاء القوات الاجنبية عن ارض عربية نريدها حرة عزيزة ثم هي ايضا قد جاءت دليلا على اندفاع الاردن في سبيل تحقيق التضامن العربي وتقويته وتدعيمه... اننا ونحن نرفض مجرد تصور الحالة التي يقف فيها العربي في وجه اخيه العربي نؤمن بان هذه القضية كسائر قضايا الخلاف والنزاع بين الاخوة لاتتطلب الا القليل من التحسس بالمصلحة العليا والايمان بالمصير المشترك لامتنا العربية..." (١).

التزاما بقرار جامعة الدول العربية اقام الاردن علاقات دبلوماسية مع الكويت في الثامن من تشرين الاول ١٩٦١ بمستوى سفارة، الامر الذي انذر بوقوع ازمة حادة بين الاردن والعراق اذ جدد الاخير على لسان وزير خارجيته ابراهيم هاشم في السادس والعشرين من كانون الاول من العام نفسه، بان اي تبادل دبلوماسي مع الكويت سوف يفسر على انه اعتداء على الحقوق العراقية المشروعة(٢).

وزاد الموقف الاردني العراقي تأزما بعد القاء السلطات العراقية القبض على ثلاثة جنود اردنيين في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٢ وحكمت محكمة عسكرية عرفية عليهم بالاعدام بالرغم من تقديم جامعة الدول العربية مذكرة بشأنهم، وطلب وزير خارجية الاردن الرأفة بهم في الثامن عشر من كانون الثاني من العام نفسه(٣).

وقعت ازمة حادة بين البلدين عندما استقبل الاردن سفير الكويت الاول حيث قدم اوراق اعتماده في السابع عشر من كانون الثاني من العام نفسه، الامر الذي دفع بالحكومة العراقية في اليوم التالي الى سحب سفيرها عبد الكريم شاكر من عمان، والطلب من سفير الاردن وصفي التل مغادرة بغداد مما ادى الى قطع العلاقات بينهما(٤).

وبينت وثائق مجلس السيادة العراقية اسباب ارسال الاردن قواتها الى الكويت، وذلك من خلال بيانها الاجتماع الذي دار مابين السيد محمد صبرا سفير لبنان في الاردن والسيد عبد الكريم شاكر وجواب الاخير بان السبب ارسال القوات الاردنية

---

(١) ا مجموعة خطب الملك حسين، جـ/١، لمصدر السابق، ص٦٢٧.
(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٥ في ١٩٦٢/١/٤، و٣٠، ص١٧٤.
(٣) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٦.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٤٧.

للكويت كما بينها رئيس الوزراء الاردني بهجت التلهوني هي وجود عدد كبير من الاردنيين في الكويت اولا، وتضامنا مع دول الجامعة العربية ثانيا، وارضاء الملك سعود ثالثا، ويردف السفير اللبناني في حديثه للسفير العراقي قائلا "اذنا نعتقد ان ارضاء السعوديين هو من الدوافع التي حدت بالاردنيين للوقوف هذا الموقف من قضية الكويت، وان سبب ذلك فضلا عن ان السعودية والاردن بلدان متجاوران وان روابط النظام الملكي تدعو الدولتين ورئيسيها ان يسند الواحد الاخر لاعتقادهما بوجود المصالح المتبادلة بينهما تلك المصالح المنبثقة من نظاميهما الملكي، ثم هناك مايدعو الاردن الى عدم اغضاب السعوديين وذلك لان السعودية تستوظف او تستعين بعدد من المعلمين والمدرسين الاردنيين، وهذا مايخفف من ازمة بطالة المثقفين في الاردن فضلا عن الاموال التي يدخرونها من عملهم ويأتون بها الى الاردن تساعد على انتعاشه، ويؤكد السفير اللبناني سبب اخر يكمن في رغبة الاردن في حل النزاع التاريخي مع آل سعود حول المنطقة المتنازع عليها ثم الحدود السعودية الاردنية عند العقبة والتي يبلغ طولها ستة اميال[١].

ولعل التوتر الاردني العراقي وصل ذروته عندما اتهم عبد الكريم قاسم الاردن بانها بؤرة الاستعمار وقاعدته في منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي دفع بوصفي التل رئيس الوزراء الاردني في الحادي والعشرين من ايار ١٩٦٢ بالرد على ذلك الاتهام بالقول "اذا كان هناك من يعتقد بان الاردن قاعدة استعمارية فليأت الى الاردن ليرينا اين تلك القاعدة"[٢].

ولاشك ان اتهام عبد الكريم قاسم هذا جاء اثر استعداد الاردن لاستقبال مبعوث الامم المتحدة ارنستون جونستون للتفاوض معه حول القضية الفلسطينية، وذلك باقامة مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، بينما رفض العراق استقباله، وحث الدول التي تستقبله على رفض مشاريع التوطين والاصرار على تنفيذ الفقرة (١١) من القرار (١٩٤) الصادر من الامم المتحدة القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم او تعويضهم، وعدم التوسع في تفسير الفقرة، باقتراح حل مشكلة اللاجئين عن طرين مشاريع التنمية الاقتصادية[٣].

وفي هذا الوقت ارسل الملك حسين الفريق حابس المجالي رئيس اركان الجيش العربي الاردني إلى الكويت في الثاني عشر من كانون الاول من العام نفسه، لتفتيش

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية، الرقم ١٠٠٤/١/٢، في ١٩٦١/١٠/٢٢، و٣٣، ص١٤٦.

(٢) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٦-٣٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٣٧.

القوات الاردنية المرابطة هناك، وحمل رسالة الى شيخ الكويت تدور حول تعزيز اواصر الصداقة بين البلدين وتدعيم علاقاتهما[١].

وعلى اية حال فقد طرح اعلان عبد الكريم قاسم ضمه للكويت العديد من الاسئلة حول الهدف الذي كان يسعى لتحقيقه من اعلانه الضم، فالبعض قال ان السبب وراء ذلك هو محاولته الهاء الشعب العراقي عن الاوضاع المتدهورة والانقسامات الداخلية وبالاخص مايحدث في شمال العراق[٢]، وقال البعض الاخر ان الهدف اقتصادي ويتمثل في حجم الثروة التي يمكن الحصول عليها من الكويت، وبذلك يتمكن من ان يخفف من الوضع المالي الصعب الذي يعانيه الشعب العراقي[٣]، وقد يكون الهدف جيوستراتيجي للحصول على منفذ بحري على الخليج العربي، او لمنع الكويت من ان ترتبط مع السعودية او ان تقيم اتحادا معها[٤].

ولكن الرأي الراجح هو ايمان عبد الكريم قاسم بان الكويت جزء لايتجزأ من العراق هو الذي دفعه الى اعلانه للضم ولاتوجد لديه اية مطامع اخرى[٥].

ومهما يكن امر تلك الاهداف فان خطوة عبد الكريم قاسم تعد خطوة جريئة ولكن تركت اثار سلبية على الموقف العربي عامة والموقفين الاردني والسعودي خاصة، اللذين اعلنا رفضهما لهذه الخطوة[٦].

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية، الرقم ١٠٣٨/١/٢، في ١٩٦٢/١١/٢٢، و٣١، ص١٣٢.

(2) Iraqs Demand to Mark and Describe the boundary with Kuwait, center for Reseach and studies on Kuwaite, http:www.crsk.org/historic.htm.30/11/2001, P.1.

(٣) مجيد خدوري، العراق الجمهوري،(د.ط)، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٤) رضا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الامن والثروة، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٤.

(٥) خالد السرجاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ١٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٥.

(٦) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص٩٤.

المبحث الثاني

اثـر ثـورة اليمـن ١٩٦٢ في العلاقات الاردنية -السعودية

اولا : اعلان الثورة اليمنية والموقفان الاردني -السعودي منها

استطاعت القوى الثورية في اليمن الشمالي بقيادة العقيد عبد الله السلال الاطاحة بحكم اسرة حميد الدين والقضاء على نظام الامامة في السادس والعشرين من ايلول ١٩٦٢ واعلان الجمهورية العربية اليمنية(١).

وعلى الرغم من اعلان قادة الثورة سيطرتهم على العاصمة صنعاء، الا ان الامير حسن بادر في السابع والعشرين من ايلول ١٩٦٢ باعلان نفسه اماما على اليمن بعد ان اشيع عن مقتل الامام محمد البدر، وبحكم منصبه ممثلا عن بلاده في الامم المتحدة اصدر الحسن بيانا الى الشعب اليمني طالبا منهم الوقوف الى جانبه للقضاء على الثورة(٢).

وفي اوائل تشرين الاول ١٩٦٢ حدث تطور جديد على الساحة اليمنية، تمثل بظهور الامام محمد البدر في شمال اليمن معلنا عزمه عن استعادة عرشه، فتوحدت بذلك جهود الحسن والبدر للقضاء على الثورة والعودة باليمن الى ماقبل السادس والعشرين من ايلول(٣).

ولحماية الثورة من محاولات القضاء عليها، وجه السلال نداءا الى الرئيس عبد الناصر طالبا منه المساعدة العسكرية، فأبدى عبد الناصر موافقته على طلب السلال، وبدأت القوات المصرية بالتدفق الى اليمن في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٢(٤).

وبذلك دخلت منطقة شبه الجزيرة العربية مرحلة جديدة في تاريخها السياسي شهدت خلالها صراعا بين قوى سياسية متعددة نظرت الى الثورة ونتائجها من

---

(١) للتعرف على الثورة اليمنية ينظر: عبد الله احمد الثور، ثورة اليمن ١٩٤٨-١٩٦٨، دار ألبنا للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٢٤-١٢٨؛ ادجار اوبالانس، الحرب في اليمن، دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق محمد لاشين،(د.ط)، الدوحة، ١٩٨٥، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) شاكر محمود خضير، الحركة الوطنية في اليمن الشمالي ١٩١٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١، ص٢٢٤.

(٣) جمال حازم محمد النظاوي، عبد الله السلال ودوره السياسي في اليمن، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٥.

الزاوية التي تؤمن لها مصالحها ووجودها مما كان له انعكاساته على مستوى العلاقات بين الدول العربية من ناحية والولايات المتحدة الامريكية التي تعاملت مع الثورة بالطريقة التي تخدم مصالحها من ناحية اخرى[١].

وكان قيام الثورة اليمنية قد اثار مخاوف الملك حسين الذي خشي ان تؤدي هذه الثورة والتدخل المصري لحمايتها الى انتشار المد الثوري والى امتداد النفوذ المصري في المنطقة مما قد يشكل خطرا كبيرا على نظام حكمه[٢]، وقد جاءت مخاوف الملك حسين هذه في الوقت الذي كان يواجه فيه معارضة كبيرة داخل بلاده من القوميين الاردنيين والفلسطينيين الذين كانوا اكثر تلقيا لافكار عبد الناصر الثورية من أراء الملك المحافظة والمؤيدة للغرب[٣].

لذلك عارض الملك حسين قيام الثورة واعلن في برقية ارسلها الى الامام البدر في السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٢ بان الاردن على اتم الاستعداد للوقوف الى جانبه من اجل استعادة أرضه، واكد له بانه سوف يعمل في شتى المجالات والميادين من اجل وضع حد لكل المحاولات الرامية الى هدم هذه الملكية في اليمن[٤].

اما رئيس الوزراء الاردني وصفي التل فقد صرح في مؤتمر صحفي في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٦٢، بأن العوامل التي ادت الى قيام الثورة عديدة منها الضباط اليمنيون الذين افرج عنهم، فضلا عن التدخل الخارجي المصري بالشؤون اليمنية، وايضا للطبيعة القبلية التي يتكون منها المجتمع اليمني، وختم التل تصريحه بالقول "ان الانقلاب العسكري في اليمن وتدخل عبد الناصر فيه سيكون بدء ندامة لعبد الناصر نفسه"[٥].

وفي المقابل فقد ادى قيام الثورة اليمانية من جهة، وقيام الجمهورية العربية اليمانية كاول جمهورية في شبه الجزيرة العربية ومن جهة اخرى اخذت بتأليب القوى والانظمة الملكية والوراثية على الثورة، ومحاولة التدخل المباشر وغير المباشر لاجهاضها، خشية من جذبها القوى التقدمية في شبه الجزيرة العربية، ومن

---

(١) عبد الله فارع العزعزي، اليمن دراسة في الخلفية التاريخية لثورة عام ١٩٦٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٢٣٠-٢٣٦.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية العراقية، مجلس السيادة رقم ١٧٤/١٤/٤ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٢، و٤، ص٦.

(٣) المصدر نفسه، برقم ١٦٦/١٤/٤ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢، و١٢، ص٣٢.

(٤) كانت الحكومة الاردنية تمارس التضليل تجاه نقل قواتها العسكرية الى اليمن حيث لم تكن الحكومة الاردنية تخبر قواتها عن الجهة الحقيقية التي يتم إرسالها إليها، حتى إن معظم الجنود كانوا يعتقدون انهم ذاهبون للتدريب على القتال في الصحراء ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: الدفاع(جريدة)، في ٣٠ تشرين الاول ١٩٦٢.

ثم امتداد افكارها الثورية لها، وذلك لاصطدام والتقاء مصالح الاستعمار القديم والحديث في شبه الجزيرة العربية من جهة و سيادة الحكم الاقطاعي والاستعمار المزدوج من جهة ثانية، وامتلاكها اكبر احتياطي للنفط في العالم ثالثاً، ووجود قاعدة استعمارية بريطانية في عدن رابعاً، فضلا عن موقعها الاستراتيجي ذي الاهمية العالمية بعد قناة السويس وهو باب المندوب من جهة خامسة[١].

هذا فضلا عن ما كانت تراه المملكة العربية السعودية في ان هدف الرئيس المصري جمال عبد الناصر من وراء اعترافه ودعمه للثورة في اليمن، هو الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية لكي ينطلق منه للاطاحة بالنظام السعودي[٢].

وبناء على ذلك اعلنت المملكة العربية السعودية بعد اعلان الثورة اليمانية مباشرة تأيدها ودعمها الكامل للنظام الملكي السابق، بعد اجتماع مجلس وزرائها الذي يبدو انه كان منقسما الى رأيين مختلفين حول العلاقة التي يجب ان تربط السعودية مع الجمهورية العربية اليمانية في ايامها الاولى، اذ رأى البعض من اعضاء المجلس السعودي ضرورة الاعتراف بالجمهورية العربية اليمانية، و عدم التدخل في شؤونها، والانصراف الى معالجة قضايا البلاد ومشاكلها الداخلية اما القسم الاخر من اعضاء مجلس الوزراء السعودي فانهم كانوا يرون غير ذلك فقد اكدوا احتمال ان يؤدي التعرض السعودي بالثورة اليمانية الى امتداد رياح الثورة الى السعودية[٣].

اعلن الامير خالد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي عدم اعتراف بلاده بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن، فضلا عن عدم اعترافها بشرعية الثورة اليمانية، كما اكد دعم بلاده الكامل للاسرة الملكية المندحرة، لانهم ادركوا ان قيام الجمهورية العربية اليمانية يعد تهديدا لنظامهم[٤]، لاسيما وان مملكة آل سعود قد الحقت اجزاء من الاراضي اليمانية الى مملكتها وهي نواحي عسير وجيزان ونجران التي تعد من اغنى الاراضي السعودية بعد حروبها ضد الامام يحيى عام ١٩٣٤[٥].

---

(١) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٢) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، العلاقات اليمنية-السورية ١٩٣٢-١٩٧٠، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١٥٠.

(٣) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٤) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص١٥١.

(٥) من الجدير بالاشارة ان الامام يحيى قد عقد معاهدتين استقلاليتين مع بريطانيا في عام ١٩٣٤، تنازل بمقتضى احدها عن جنوب اليمن لتحكمها بريطانيا اربعين عاما، وتنازل بمقتضى الثانية عن عسير ونجران ليحكمها ابن سعود عشرون عاما للتفاصيل ينظر: محمد علي الشهاري، طريق الثورة والوحدة اليمنية،(د.ط)، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٠.

وهكذا يتضح جليا ان اعلان الثورة اليمنية وقيام النظام الجمهوري فيما يشكل نقطة تحول واضحة في منطقة البحر الاحمر بشكل عام فضلا عن تأثيرها الكبير في العلاقات المصرية-السعودية بشكل خاص بحكم موقفهما المتباين من ذلك المتغير السياسي الذي شهدته منطقة البحر الاحمر.

ثانيا: معاهدة الدفاع المشترك الاردني -السعودي

ازداد القلق الاردني والسعودي مع تزايد وصول القوات العسكرية والطائرات المقاتلة من مصر الى اليمن مما دفع الاردن الى اجراء تنسيق عسكري بينها وبين السعودية، وذلك من خلال ارسال وفد عسكري برئاسة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية حابس المجالي وضم اللواء محمد هاشم مدير الامن، وقد وصل الوفد الاردني الرياض في الاول من تشرين الاول ١٩٦٤، وعقد الوفدان اجتماعات في الطائف توصلا خلالها في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٢ الى تحالف عسكري وتم تأليف مجلس دفاع مشترك بينهما، وقرر الاردن وضع سرب من طائراته المقاتلة تحت تصرف السعودية، مع فريق من الخبراء لايتجاوز عدد افراده (٣٠) شخصا، وجعل مركزه في بلدة نجران، قرب الحدود السعودية مع اليمن، وصدر الامر للطيارين الاردنيين بأن يتجهوا بطائراتهم الى الطائف ومنها الى نجران، ليوفروا الدعم الى الطائرات السعودية في اية عمليات دفاعية يمكن ان تقوم بها[١].

كما بعثت القيادة العسكرية الاردنية قسماً من سلاح الهندسة العسكرية الاردنية مع معداتهم جوا الى السعودية، ومنهُ هناك الى نجران كما بعثت بحوالي (١٥٠٠)جندي برا الى نجران ايضا، فضلا عن ارسال العتاد والاسلحة للملكين التي استمر نقلها بواسطة طائرات سعودية من طراز (C-D٤-)يقودها طيارون امريكيون وبريطانيون،وقد شوهدت هذه الطائرات وهي تهبط في المطار العسكري بعمان لشحن بالاسلحة والذخيرة وتقلع عند الفجر[٢].

وقامت حكومتا الاردن والسعودية باجراء اتصالات مع الحكومة العراقية في محاولة لضم العراق الى حلفهما العسكري، مقابل اعادة النظر في موقفهما حيال مطالبة العراق بالكويت، واوضح الطرفان الاردني والسعودي انهما مستعدان لتأييد السياسة العراقية وارضائها الى ابعد الحدود في ما لو ابدى العراق تعاوناً معهم، وان يمكن تحقيق مطالبة العراق لاقامة اتحاد فدرالي بين العراق والكويت اول الامر، ثم تطويره لصالح السياسة العراقية، واكدت الاردن والسعودية بانهما يملكان من الامكانات والظروف التي يمكنها لممارسة الضغوط على الكويت، وقادرتان على

---

(١) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٥٣.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٤٠٨/١/٢ في ١١/١٣/ ١٩٦٢، و١٩، ص٦٤.

تنفيذ رأيهما، الا ان العراق لم يستجب لطلب الحكومتين الاردنية والسعودية لشكوكه من جدية موقفهما ازاء قضية الكويت خاصة، وانهما ايدا بقوة استقلال الكويت، فضلا عن موقفهما المساند للملكيين في اليمن ضد الجمهوريين، بوصفهما دولتان ملكيتان محافظتان ومتعاونتان مع الغرب الاستعماري[١].

الا ان سياسة الاردن الخارجية تجاه الازمة اليمنية واجهت معارضة من قبل الرأي العام الاردني، وبالذات النواب الاردنيين الذين انتقدوا سياسة وصفي التل اذ اكدوا ان علاقة الاردن سيئة مع البلاد العربية، ولم تعمل الحكومة على تحسينها، كما عارضوا اتفاقية الطائف بين الاردن والسعودية لانها تعد تكتلا داخل الاسرة العربية[٢]، وقال داود الحسيني نائب القدس بأننا ارتأينا ان بريطانيا اعترفت بالجمهورية العراقية رغم ان ثورة الرابع عشر من تموز قضت على نفوذها في العراق لانها رأت ان لافائدة ترجى من معارضة النظام الجديد، وعلى العكس من هذا المبدأ نرى بأن الحكومة الاردنية تقف الان بشكل سافر بوجه النظام الجديد في اليمن دون ان تكون لها مصلحة او فائدة من موقف كهذا[٣].

ثالثا: اثر لجوء الطيارين الأردنيين والسعوديين إلى مصر في العلاقات الاردنية -السعودية

شكلت حوادث لجوء الطيارين السعوديين والاردنيين الى القاهرة مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، اذ فوجئ مطار الماظة في القاهرة صباح يوم الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٦٢ بطائرة تقترب منه وطلب قائدها ومساعديه النزول في المطار مؤكدين "ان لديهم معلومات خطرة تهم القاهرة"، وكانت تلك الطائرة تابعة الى سلاح الجو السعودي من نوع (CI23) من الطراز الكبير، ومحملة بالاسلحة والذخائر يقودها ثلاثة من الطيارين السعوديين، وهم الرائد طيار رشاد احمد شوشه ومساعديه النقيب احمد حسين طه والفني عمر ازمولي[٤].

وبعد السماح لهم بالنزول في مطار الماظة بالقاهرة اوضحوا ان طائرتهم محملة على اخرها بالاسلحة والذخائر، تم نقلها من قاعدة الظهران الى مدينة نجران الواقعة على الحدود الشمالية لليمن، لتوزيعها على مشايخ القبائل المعارضة للجمهورية اليمنية، واكدوا "انهم سوف يجدون هناك من يتسلمها منهم، واما هم

---

(١) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٢٦.
(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٤/١/٢ في ١٩٦٣/١٠/١٠، و١٠، ص٢٥.
(٣) المصدر نفسه، و١١، ص٢٦.
(٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٥.

فعليهم ان يعودوا بطائراتهم لان امامهم ان يكرروا الرحلة من جدة الى نجران بجولات مماثلة في اليوم نفسه" واضافوا انهم بعد صعودهم بطائراتهم في الجو تداولوا فيما بينهم واتفقوا على ان واجبهم القومي لايسمح لهم باداء ما كلفوا به، لاسيما بعد ان عرفوا ان تلك الشحنة من الاسلحة وماسوف يليها موجهة ضد الثورة الجديدة في اليمن، لذا قرروا فيما بينهم ان الواجب القومي يقضي عليهم ان يتجهوا بطائرتهم وحمولتها نحو القاهرة، و هم بذلك يحققون هدفين (هدف الحيلولة دون وصول شحنتهم من السلاح الى حيث تستعمل ضد ثورة اليمن، ومن ناحية اخرى فانهم يكشفون عمليا دليل التآمر لضرب ثورة اليمن) [١].

ومن الجدير بالذكر ان طاقم الطائرة السعودية (CI23) طلبوا حق اللجوء السياسي في مصر فور نزولهم المطار، وان الاسلحة والذخائر التي تم شحنها على الطائرة كانت معبأة في صناديق تحمل عليها صورة (اليدين المتصافحتين) [٢] و هي شعار برنامج المساعدات الامريكية.

كان من الطبيعي ان تشكل فضيحة الطائرة الامريكية العائدة للقوة الجوية السعودية دليلا واضحا على التآمر السعودي في ضرب الثورة اليمنية، الامر الذي دفع بالحكومة السعودية الى الاعلان من اذاعة راديو مكة بيانا جاء فيه "ان هذه الطائرة كانت في الواقع في طريقها من جدة الى الحدود السعودية الجنوبية تحمل تموينا حربيا وعتاداً للحامية السعودية، وقد اتضح ان المخابرات المصرية قد اتصلت بقائد الطائرة حيث اغرته بارتكاب الخيانة على حساب شرفه العسكري وتعليم دينه"، واضاف البيان السعودي "وان مثل هذه الخيانات كثيراً ما تقع في كل زمان ومكان غير ان القاهرة ارادت ان تتخذ من هذه المكيدة التي دبرتها مع قائد الطائرة مايوحي بان الحكومة السعودية تتدخل في شؤون اليمن"[٣].

اثار ذلك البيان حفيظة الجانب المصري الذي اسرع بدحض ماجاء بالبيان السعودي عن طريق عقد مؤتمر صحفي للطيارين السعوديين في القاهرة، وضح فيه قائد الطائرة الرائد رشاد شوشه بقوله "لقد علمنا من مصادرنا ان الملك سعود اصدر امرا الى سلاح الطيران بان تستعد الطائرات الحربية لنقل الذخيرة والسلاح الى حدود اليمن، وامر الملك باعداد مائة طن من الاسلحة والذخيرة لتنقل فورا للقضاء على ثورة اليمن"[٤].

ومما زاد في استياء وانزعاج الحكومة السعودية لجوء طائرة سعودية ثانية الى القاهرة في اليوم التالي للجوء الطائرة الاولى، يقودها ضابطان هما الرائد الطيار

---

(١) نقلا عن: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٥-١٢٦.
(٢) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩-١٩٦٧، المصدر السابق، ص٢٢٣.
(٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٦.
(٤) محمد علي الشهاري، المصدر السابق، ص٨٤.

محمد عبد الوهاب العباسي ومعه الملازم اول محمد علي زهراني، وهبطا في مطار اسوان، وقد تحدث الطيار الزهراني في مؤتمر صحفي في القاهرة قائلا "ان الاوامر صدرت الي بالتوجه الى الرياض للاستفسار عن الطائرة والطيارين الذين وصلوا الى القاهرة، وفي مطار جدة التقيت بقائد طائرة التدريب الرائد محمد، وحلقنا معا في مطار جدة واتفقنا على التوجه الى وادي حلفا بدلا من التحليق حول مطار جدة ومن هناك الى مطار اسوان"[١].

حاول الرئيس المصري جمال عبد الناصر استغلال حادثة لجوء الطيارين السعوديين بطائراتهم الى القاهرة ليبين مدى تورط الحكومة السعودية في التدخل في الشؤون الداخلية لليمن والاسهام بالحرب الاهلية فيها اذ قال "ان قدوم طياري السعودية الاحرار بطائراتهم المحملة بالسلاح المعد لضرب ثورة اليمن، وهبوطهم في القاهرة قد كشفوا مؤامرات الرجعية والاستعمار ضد حق شعبنا وامتنا في الثورة"[٢].

وبدورها طالبت الحكومة السعودية من الحكومة المصرية بضرورة تسليم الطيارين السعوديين واعادة طائراتهم بأسرع وقت ممكن، كما صدرت الاوامر بوقف جميع العمليات الجوية السعودية لعدة اسابيع حتى يتم التحقق من ولاء الطيارين، وحصر عمليات نقل السلاح والذخيرة الى نجران بشركة الخطوط الجوية السعودية ومع ذلك تكرر المشهد للمرة الثالثة، اذ تم نزول طائرتين سعوديتين تابعتين للخطوط الجوية السعودية في مطار الماظة يقود الطائرة الاولى الطيار احمد موسى عواد والثاني عبد اللطيف يغمور بعد ان اتجه تفكير الحكومة السعودية الى استخدام الطائرات لنقل المعدات العسكرية الى الحدود مع اليمن[٣]، الامر الذي اثار غضب الملك سعود الذي امر على الفور بأن يتولى قيادة الطائرات المدنية طيار امريكي يعاونه طيار سعودي ومعهما اثنان من الامن الحربي السعودي[٤].

وهكذا فقد شكل لجوء الطيارين السعوديين الى مصر مرحلة جديدة في تدهور العلاقات بين البلدين، والذي علق الرئيس اليماني عبد الله السلال عن موقفهما من احداث اليمن بقوله "ان مصر ما كانت لترسل قوات اضافية، وان اليمانيين ماكانوا ليطلبوا مزيد من القوات لو ان المشكلة حصرت في اطار الواقع اليماني، ولكن التدخل والمساعدات الخارجية هي التي دفعت البلاد الى تلك الحرب الاهلية، وادت الى تطورات غير متوقعة"[٥].

---

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٦.
(٢) نقلا عن: ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٢.
(٣) الإخبار(جريدة)، القاهرة، ١٦ تشرين الاول ١٩٦٢.
(٤) محمد علي الشهاري، عبد الناصر والثورة اليمنية، ص٨٤.
(٥) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

ومن ناحية اخرى فقد وجهت حادثة لجوء الطيارين السعوديين الى مصر ضربة قوية الى الحكام السعوديين الذين مابرحوا يؤلبون الاعداء ضد ثورة اليمن[١] ولعل هذا مادفع باحد الباحثين الى وصف احداث الطيران بانها (ثورة سلاح الطيران) [٢]، اما صحيفة الاخبار القاهرية، فقد اشارت الى ماجرى في سلاح الطيران السعودي بانه (ينم عن وجود حركة تمرد واسعة داخل الجيش السعودي) [٣].

ومن جهة اخرى، يبدو واضحا لنا ان تأثير لجوء الطيارين السعوديين الى القاهرة ترك اثاره المباشرة على سلاح الجو الاردني، اذ لجأ ثلاثة من الطيارين الاردنيين الى القاهرة، بدلا من توجههم من عمان الى الطائف وهم ضابط الطيران سهل حمزة (قائد سلاح الجو الاردني) والملازمان حربي صندوقه وتحسين صوالحة، وفي الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٢ اي في نفس يوم لجوء الطيارة السعودية الثانية وعند وصول هؤلاء الى مصر، قامت بضم ثلاثتهم الى قواتها الجوية، وصدر امر بترقية سهل حميزة الى رتبة لواء[٤].

ادرك المسؤولون الاردنيون بعد لجوء الطيارين الاردنيين عن عمق شعور الرأي العام الرافض لاشتراك الاردن بجانب السعودية في حرب اليمن، وعدم الافادة من تواصل دعمهم لحكم الائمة في اليمن، لذا بادر رئيس وزراء الاردن وصفي التل بالذهاب الى نجران ثم عاد الى عمان ومعه بقية طيارين السرب الاردني وطائراتهم[٥].

والواقع ان مادفع المسؤولين الاردنيين الى هذا العمل والانسحاب التدريجي من موقفها المؤيد للسعودية في الحرب هو عدم تقديم الاخيرة الاموال للاردنيين مقابل ما ارسلوه من اسلحة وجنود، ودعمهم وتأييدهم للملكيين، اذ اشارت الوثائق العراقية بأن الاردنيين شعروا ان ليس في ذية السعوديين دفع شيء لهم حتى ان سفارتهم في عمان امتنعت عن دفع بعض الاموال للقائم باعمال اليمن في الاردن لتغطية نفقات المفوضية ونفقاته الشخصية، لذلك فان الاردنيين سيضطرون الى دفعها من قبلهم"[٦]، ولا شك ان ذلك مدعاة للاستياء، لا سيما اذا علمنا بأن (٢٨٠) قتيلا وجريحا من القوات التي ارسلت والتي كان مجموعها (١٥٠٠) جندي قد نقلوا

---

(١) الإخبار(جريدة)، القاهرة، ١٥ تشرين الاول ١٩٦٢.
(٢) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٢.
(٣) الاخبار(جريدة)، القاهرة، ١٥ تشرين الاول ١٩٦٢.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٥٣.
(٥) المصدر السابق، ص٥٤.
(٦) د.ك.و،ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية في ١-٥/١٠/١٩٦٣، و١٢، ص٣٢.

بالطائرات الى قاعدة حسين الجوية في المفرق، وقد دفن القتلى هناك وادخل الجرحى مستشفى القاعدة[١].

وبذا اعلنت الحكومة الاردنية استجابتها لجهود بعثة جامعة الدول العربية التي ترأسها الامين العام عبد الخالق حسونة، ورئيس دورة الجامعة في ذلك الوقت الدكتور ناصر الحاني وكيل وزارة الخارجية العراقية، اثر زيارة البعثة الجامعة العربية للأردن للمدة من الاول من تشرين الاول الى الخامس منه عام ١٩٦٣، اذ اكد الملك حسين للبعثة ان حكومة الاردن لاتعد نفسها طرفا في الحرب اليمنية، وانما انهت كل تعاون لها مع انصار الملكيين اليمنيين[٢]، وغادر الوفد عمان في الخامس من تشرين الاول متوجها الى صنعاء فوصلها في اليوم التالي والتقى الوفد الرئيس عبد الله السلال واعضاء حكومته عارضا خلال اللقاء تأكيدات الحكومة الاردنية بالحفاظ على استقلال اليمن وسيادته، وعزمها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، فأبدى اليمنيون ارتياحهم لهذا التطور في الموقف الرسمي الاردني فضلا عن شكره لجهود جامعة الدول العربية بايجاد حل سلمي لازمتهم مؤكدين التعاون مع هذه الجهود بهدف احلال السلام بالبلاد من جهة وتنقية الاجواء العربية، واستئناف العلاقات الايجابية مع الاقطار العربية[٣].

وقد اثمر ذلك التطور عن اعلان الاردن اعترافها بالنظام الجديد الجمهوري في اليمن عامة ١٩٦٤ وانهاء كل انواع المساعدات الاردنية للعناصر الملكية اليمنية في حربها مع الجمهوريين[٤].

وقام الملك حسين بدور حاسم لتقريب وجهة نظر كل من القاهرة والرياض في هذه الازمة حيث قام بزيارة القاهرة في شهر اب عام ١٩٦٤ اي قبل انعقاد القمة الثانية في مسعى لانهاء الازمة اليمنية وتهدئة الموقف والبحث عن حل مرض لهذه القضية التي بدت مستعصية على الحل وقد اثمرت هذه المحاولة عن بعض النتائج الايجابية ومنها ارسال الامير فيصل ولي عهد السعودية رسالة للرئيس عبد الناصر في شهر ايلول عام ١٩٦٤[٥].

---

(١) المصدر نفسه، و١٢، ص٣٢-٣٣.

(٢) جامعة الدول العربية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية الحادية والاربعين في الحادي والعشرين من اذار ٩٦٣، الامانة العامة في جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٦.

(٣) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية الحادية والأربعين في الحادي والعشرين من آذار ٩٦٣، المصدر السابق،ص١٣-١٤.

(٤) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص٢١٣-٢١٤.

(5) Records of Jordan, VOL.14, PP.363.

وكانت الرسالة تحمل دعوة بالموافقة على عقد اجتماع مشترك للتباحث في موضوع وقف اطلاق النار بين الملكيين والجمهوريين ووجد عبد الناصر في هذه الدعوة فرصة ذهبية (كي يفلت من فخ اليمن[١] دون ان تتعرض هيبته لادنى مساس) [٢]، وعقد الاجتماع في التاسع من ايلول ١٩٦٤ حرص عبد الناصر على تبرير اسباب مهاجمة الطائرات المصرية الاراضي السعودية غير ان فيصل لم يقتنع بهذه المبررات وكان مقتنعا بأن عبد الناصر كان يسعى الى قيام جمهورية باليمن سوف تسبب قلقا لنظام الحكم الملكي في السعودية[٣].

وقد تمخض الاجتماع عن الاتفاق على عقد اجتماع بين الملكيين والجمهوريين في نهاية تشرين الاول عام ١٩٦٤ بالسودان في منطقة اركونت' وأصبحت تعرف هذه المحادثات باسم محادثات اركونت وخلال المحادثات وصلت الانباء في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٤ بخلع الملك سعود وتولي الحكم الملك فيصل(٤) وفي الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٤ توصل المجتمعون في اركونت الى وقف اطلاق النار بينهما الا ان هذه القرارات لم تنفذ واستمر القتال بينهما وبذلك يكون العام ١٩٦٤ الذي علق عليه عبد الناصر امالا كبيرة بتسوية قضية اليمن قد مرت بدون نتيجة حاسمة[٥].

واستمر الاردن بالبحث عن حل لهذه الازمة وانطلاقا من دوره القومي في المحافظة على وحدة الصف العربي وتصفية الاجواء العربية فبادر منذ آذار ١٩٦٥ الى منتصف حزيران من العام نفسه على صياغة مشروع لانهاء النزاع في اليمن وقد ارسل نسخة من المشروع الى الاطراف العربية في هذا النزاع وكان الزعماء العرب قد اتفقوا على تحريك القضية اليمنية في مؤتمر القمة العربي الثاني[٦].

---

(١) تكبدت مصر خسائر فادحة في حرب اليمن بلغت حوالي عشرة الاف قتيل وجريح: ينظر صلاح نصر، مذكرات...، جريدة الرأي الاردنية، ١٩٨٦/٣/٥، ولخص احمد الشقيري الموقف في اليمن بقوله "تبتلع الاموال السعودية والارواح المصرية والدماء اليمنية، ينظر: احمد الشقيري، من القمة الى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١، ص٢٣.

(٢) صلاح نصر، مذكرات..، الرأي الأردنية(جريدة)، ١٩٨٦/٣/٥.

(٣) المصدر نفسه، ينظر عن مهاجمة الطائرات المصرية الاراضي السعودية في: جريدة لسان الحال اللبنانية، ١٩٦٣/٣/٣.

٤) الملك فيصل بويع ملكا على المملكة العربية السعودية بعد إن عزل أخيه غير الشقيق الملك سعود بن عبد العزيز في الثاني من تشرين الثاني ١٩٦٤ للتفاصيل ينظر: فاسليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري حماد وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤٣٧-٤٥٧.

(٥) احمد حمروش، عبد الناصر والعرب، ص٢٤٣-٢٤٤؛ صلاح نصر، مذكرات...، الرأي(جريدة)، الاردن، ١٩٨٦/٣/٥؛احمد يوسف احمد، الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧، المستقبل(مجلة)، العدد٣٩، أيار ١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٣٩.

(٦) وصفي التل، كتابات في القضايا العربية، دار اللواء، عمان، ١٩٨٠، ص٢٠٨.

ففي الحادي والعشرين من حزيران ١٩٦٥ عقد وصفي التل رئيس الوزراء الاردني مؤتمرا صحفيا في قاعة وزارة الاعلام حيث اعلن عن المشروع الاردني لانهاء ازمة اليمن على الشكل الاتي:

١. عدم الدخول في تفاصيل ادعاءات الاطراف المعنية وحججهم من حيث وزن او درجة قوتهم او تمثيلهم او مدى سيطرتهم داخل اليمن.
٢. لافائدة من دخول في مناقشات فقهية حول الاوضاع القانونية للاطراف المتنازعة وعلى الاخص الاطراف المتصلة بالنزاع في اليمن من غير اليمنيين.
٣. لاتوجد فائدة من اية محاولة لمناقشة المواقف المبنية على اسس تصعب مواجهتها منطقيا مثل ادعاء الاطراف المعنية بالنسبة لقبولهم او عدم قبولهم بالامامة او الجمهورية مثلا كشكل لنظام الحكم.
٤. ان يوجه الحوار بين الاطراف المعنية في مواجهة المشكلة كما هي وان يدخل مباشرة الى المبادئ الاساسية دون التعثر بالقشور[١].

وقال وصفي التل في مؤتمره الصحفي "ان حقيقة نزيف الضحايا العربية وحجم القوات والطاقات البشرية والمادية المقيدة بهذا النزاع قد استنزفت الدم والجهد والمال ولم يعد يقتصر اثرها على مسرح القتال في اليمن فقط بل تعداها الى التأثير سلبيا على ثقل موازين القوى العربية في مسارح اهم واشد خطورة والحاحا من ميدان اليمن وهو قتال بين الاخوة لامنتصر في نهايته"[٢].

وبناء على هذه الاسس وهذه الحقائق فأننا نرى ان حوار المصالحة يجب ان يلتقي عند النقاط التالية:

١. احترام كرامة كافة الاطراف المتنازعة.
٢. ان لاتذهب التضحيات العربية التي هدرت في اليمن عبثا.
٣. ان يكون ثمن التضحيات العربية في اليمن خطة اعمار سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع اليمن في الطريق الذي يتمناه لها العرب.
٤. ان يتوفر لهذه الخطة حماية عربية جماعية ودعم مالي عربي مشترك.
٥. ان يتم تشكيل قوة عربية من خلال جامعة الدول العربية صغيرة في حجمها كبيرة في الاداء والواجب في حفظ السلام باليمن وان تباشر القوات غير اليمنية بالانسحاب من اليمن مع ايقاف الدعم الخارجي لكل من الطرفين اليمنيين.

---

(١) Records of Jordan, VOL.14.PP.873-875. ، وصفي التل، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ جريدة الجهاد الاردنية، ١٩٦٥/٦/٢٢، دائرة الدراسات والادارة العامة، الجامعة الامريكية في بيروت، د.ت، ص٤٠٧-٤٠٨.

(٢) الجهاد (جريدة)، عمان، ١٩٦٥/٦/٢٢، وصفي التل، المصدر السابق، ص٢٠٩-٢١١.

٦. ان تصبح القوات اليمنية داخل اليمن خاضعة الى القيادة العربية الجماعية.
٧. لاجل تولي مهمة الاعمار يشكل في اليمن اجهزة حكم لا جمهورية ولا امامية وتكون رئاسة الجهاز بيد طرف محايد.
٨. ان يستمر جهاز الحكم فترة محددة الى ان يتم الاتفاق من قبل اهل اليمن على شكل نظام الحكم الذي يريدونه، ان وجهة النظر الاردنية محتاجة الى بلورة جماعية للوصول الى مشروع مصالحة كاملة لانقاذ اليمن وشعبه حتى يتمكن من السير بالطريق الصحيح(١).

وعلى اثر ذلك قام الرئيس عبد الناصر بالذهاب في الثاني والعشرين من اب ١٩٦٥ الى جدة(٢) لمقابلة الملك فيصل لحل مشكلة اليمن التي طالت وكان يرغب ان يعقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء ولكن لايكون على جدول الاعمال قضية اليمن(٣)، ولقد كانت وجهة النظر الاردنية نابعة من ان حق كل دولة عربية تقرير شكل نظام الحكم فيها وبدون تدخل من الخارج وهي مادعا اليها الاردن منذ انفجار الحرب الاهلية في اليمن(٤).

غير ان هذه القضية اليمنية قد استمرت الى مابعد حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ حيث حسم الامر فيها خلال مؤتمر القمة العربي الرابع بالخرطوم في نهاية شهر اب ١٩٦٧ كنتيجة حتمية لهزيمة القوات المصرية في سيناء(٥).

ولقد كان لهذه الحملة المصرية على اليمن والتي عرفت باسمها الحركي (٩٠٠٠) التأثير الكبير على مجريات حرب ١٩٦٧ سواء قبل او اثناء الحرب من الناحية السياسية او العسكرية او الاقتصادية بالاضافة الى الناحية المعنوية لدى القوات المسلحة(٦).

---

(١) وصفي التل، المصدر السابق، ص٢١١.
(٢) عرفت بأتفاقية جدة وعشية توقيعها طار عبد الناصر الى موسكو ويذكر عبد الوهاب الكيالي بان التاريخ لم يعرف رجلا يتنقل من مكة الى موسكو ومن = = الكعبة إلى الكرملين ومن ضريح النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم إلى ضريح لينين الا الرئيس عبد الناصر، حول ذلك ينظر:عبد الوهاب الكيالي، القضية الفلسطينية اراء ومواقف ١٩٦٤-١٩٦٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٠٤.
(٣) احمد حمروش، خريف عبد الناصر، ص٤٦٥؛ ينظر حول زيارة الرئيس جمال عبد الناصر التي استمرت ثلاثة ايام وكذلك نص الاتفاقية في مجلة السياسة الدولية، ٢، اكتوبر، ١٩٦٥، مؤسسة الاهرام، ص٢٤١-٢٤٢.
(٤) حازم زكي نيبسه، المصدر السابق، ص٩٧.
(٥) صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب ١٩٦٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤٧.
(٦) صلاح الدين الحديدي المصدر السابق، وقارن بـ امين هويدي، حروب عبد الناصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص٢١٢-١٤٨ والذي يرفض بشكل قاطع وجود نتائج سلبية لحرب

وهكذا ساير الموقف الاردني الموقف السعودي في دعم امراء اسرة حميد الدين الملكية ومعاداة الثورة والنظام الجمهوري في اليمن سياسيا واعلاميا وعسكريا، ولاسيما عند قيام الثورة، ولعل هذا الموقف يتوافق مع الاهداف السعودية، فالسياسة الاردنية كانت تسعى للحفاظ على الانظمة الملكية في المنطقة وتقف ضد الحركات الثورية التحررية الساعية لقلب نظام الحكم الملكية، كما كان هناك توتر في العلاقة مابين الملك حسين ملك الاردن والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذي كان يدعم الأفكار التحررية ويدعم حركات التحرر الثورية، وبذلك رأت الاردن والسعودية في الثورة اليمنية ودعم الرئيس جمال عبد الناصر لها خطرا يهدد كيانهما السياسي.

اليمن على هزيمة مصر في حرب حزيران ١٩٦٧ وبعد نقاش مطول اراء العسكريين اصحاب الرأي المضاد يخلص الى نتيجة لاتخلو من اثارة وهي ان القوات المصرية التي انسحبت من اليمن بعد حرب حزيران ١٩٦٧ اصبحت قاعدة في اعادة بناء القوات المصرية من جديد، المصدر نفسه، ص١٣٨-١٤٧؛ ينظر ماتذكره مريم غوديره، ازمة الشرق الاوسط، نشوءها- تطورها، حلها، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٩٦٨، ص١٢٤.